مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

العدد الرابع والعشرون

1375 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2007 مسيحي

تصدر عن
كلية الدعوة الإسلامية
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ظاهرة التعويض في علم العربيّة

د. عبد الله محمّد الأسطى
كليّة الدّعوة الإسلاميّة

تعريف التعويض لغة واصطلاحاً:

التعويض لغة: هو مصدر عوَّض، عوضاً، وعياضاً، وعَوَضَ. أعاض إذا أعطاه العوض، وهو البدل، مما ذهب منه، واعتاض، وأخذ العوض واستعاضه، إذا سأل العوض، وأعاض فلان فلاناً أي أعطاه خلفاً، أو بدلاً[1]. وعوض العِوَض. الأعوض. تقول: عضني، وأعاضني، وعاوضني إذا أعطاك العِوَض، وتعوَّض: اعتاض أي أخذ العوض، وطلبه. استعاض، وعَوْض

(1) ديوان الأدب للفارابي 1 ـ 344، والمنجد في اللغة العربية ص538 والقاموس المحيط 1 ـ 183، ولسان العرب مادة (عوض)، والصاحبي لأبي الحسين ابن زكريا ص394.

معناه: الأبد يُضمَ، ويُفتح بغير تنوين، وهو المستقبل من الزمان. كما أن «قَطُّ» للماضي من الزمان: لأنَّك تقول: عَوْض لا أفارقك. تريد: أبداً لا أفارقك، كما تقول في الماضي: قطُّ ما فارقتك. قال الأعشى يمدح رجلاً:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقاسَمَا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نَتَفَرَّقَ

يقول: هو والنذى رضيعان من ثدي واحد. ويقال: لا آتيك عَوْضَ العارضين، كما تقول: لا آتيك دهر الداهرين. ويقال: افعل ذاك من ذي عوض، كما يقال: من ذي قبل. ومن ذي أنفٍ أي يستقبل[2] فمن سنن العرب التعويض وهو إقامة الكِلمة مقام الكلمة، فيقيمون الفعل الماضي مقام الراهن، كقوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[3]. المعنى: أم أنت من الكاذبين[4] ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ...﴾[5]. بمعنى: أنت عليها. ومن ذلك إقامة المصدر مُقام الأمر كقوله جلَّ ثناؤه: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[6]، والمقصود بالسُّبحة هنا هي الصلاة. يقولون: سَبَّح الضُّحى، فتأويل الآية الكريمة، سَبِّحوا الله سبحانه وتعالى: فصار في معنى الأمر والإغراء[7].

التعويض اصطلاحاً: والمراد به الإتيان.

آخر، بحيث يكون العوض مبايناً للمعوض منه، وفي غير موضعه غالباً[8]. وجاء في الخصائص لابن جنيّ قوله «وينبغي أن تعلم أن الدهر إنَّما هو مرور الليل والنهار، وتصرُّم أجزائهما، فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر

(2) الصحاح 1 ـ 1762. ديوان الأدب، 1 ـ 394.
(3) سورة النمل، الآية: 27.
(4) الصاحبي، ص394.
(5) سورة البقرة، الآية: 143.
(6) سورة الروم، الآية: 17.
(7) تفسير القرطبي، 14 ـ 14.
(8) الصاحبي، ص394.

يكون عوضاً منه، فالكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول، فلهذا كان العوض أشدُّ مخالفة للمعوض منه من البدل[9]. والعوض في قولهم: (زنادقة) و(زناديق)، (فرازنة) و(فرازين)، فحذفوا الياء وعوَّضوها الهاء. وقولهم، اسطاع يسطيع. إنما هو: أطاع يُطيع، وزادوا السين عوضاً من حركة العين من (أفعل)، وقولهم: «اللّهُمَّ» حذفوا (ياء)، وألحقوا الميم آخر الكلمة عوضاً[10]. ومن العرب من يُرقِّق على كلّ حال، وقيل: إنَّ التفخيم من خواصّ الاسم[11].

كما أن قلب الواو والياء ألفاً بعد تحرّكها، وانفتاح ما قبلهما في عين الفعل نحو: (عَامَ، وَصَامَ، وباع) فهذا الإبدال يعادل العوض. وإن كنَّا لا نطلق عليه عوضاً من الناحية الصرفية، وتَبدل الشيء وتبدل به، واستبدله، واستبدل به، اتخذ منه بدلاً، ومنه «بدله الله من الخوف أمناً»[12].

وكما يظهر من الناحية اللغوية أن البدل والعوض مترادفان، أما من الناحية الاصطلاحية فهناك فرق جوهري بينهما مؤداه، أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه، والبدل يكون في موضع المبدل منه، أما العوض فلا يلزم فيه ذلك، والغالب مخالفة موضع العوض للمعوض منه[13]. والتعويض يكون عن حرف أصلي من الكلمة وقد يكون عن حرف زائد منها، وَربَّما كان العوض بوضع كلمة موضع أخرى، وقد يكون الحرف الموضع منه الأصلي فاء الكلمة أو عينها، أو لامها، وهو ما يراعى في الميزان الصرفي نحو «صفة، إقامة ومئة، وسنة».

---

(9) الخصائص 1 ـ 266.

(10) الكتاب 1 ـ 24 ـ 25، 2 ـ 211.

(11) 1 ـ 4 ـ 25 ـ 2 ـ 211، التعويض في العربية عبد الفتاح الحموز ص6، 27، 30، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص11، الممتع في التصريف 2 ـ 619، الكتاب 2 ـ 159، 196. المبدع في التصريف ص240.

(12) المنجد في اللغة ص29. ولسان العرب 11 ـ 48، مادة «بدل» ظاهرة التعويض في النحو والصرف، ـ أبو السعود الحاذلي ص148.

(13) الأشباه والنظائر 1 ـ 124 ـ وشرح المفصّل لابن يعيش 1 ـ 7.

قواعد التعويض وأحكامه:

إنَّ المطلع على كتب اللغة: النحو والصرف كثيراً ما يجد أن البحوث تمتاز بالتحليل للمسائل الصرفية ـ الإعلال والإبدال، والقلب إلخ. . . . أمَّا ظاهرة التعويض فلم يكن لها نصيب كما لغيرها، ومن أحكام التعويض وقواعده:

أولاً: أن يكون المعوض في غير موضع المعوض منه غالباً. فإن كان الحرف المحذوف أولاً كان العوض آخراً كما هو الحال في (زنة، وعدة، ووِثبة، وصلة. .) وإن كان المحذوف آخراً كان المعوض أولاً كما في نحو: (اسم، وابن، وابنة. . .) فلما حذفوا من آخر هذه الكلمات لامها، عوَّضوا في أوَّلها همزة الوصل، وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً، فيُعوَّض منه حرف آخر كما في نحو: (زنادقة) و(زناديق). وجاءت هذه القاعدة مبنية على الغالب. فقد يكون التعويض مكان المعوّض كما في (أبتِ) ومئة وسنة وثبة. فقد قالوا: إن التاء في أبتِ عِوض من ياء المتكلم، وهي في مكانها ـ وكما في همزة الوصل نحو: (أذهب) و(أسمع) و(أفهم) و(أعلم) فهي عوض من حركة أول الكلمة، أي السكون ولأنه ـ كما هو معروف ـ أن العرب لا تبدأ بساكن ولا تنتهي بمتحرك ـ فوقعت الهمزة في موضع الحركة[14]. بمعنى أنه بدئ بمتحرك ولم يبدأ بساكن.

ثانياً: آثار ظاهرة التعويض في النحو: فقد ذكر النحويون أن من الأحكام الخاصة بالنداء الحذف والتعويض في قولهم: «اللَّهُمَّ». فالميم عوض من حروف النداء «يا الله» المحذوفة ولذلك لا يجتمع العوض والمعوض منه، هذا في المذهب النحوي البصري بينما يرى الكوفيون أن الميم المشددة ليست عوضاً من حرف النداء المحذوف بل بقية من جملة محذوفة، تقديرها: أمنَّا. بخير.

(14) مجموعة الشافية ص274، الأشباه والنظائر 1 ـ 121 ـ 122. ظاهرة التعويض في النحو والصرف ص195، وظاهرة التعويض في العربية ص34.

ولذلك يجيزون الجمع بينهما، وهو ضعيف عند العكبري[15]. ومما يحمل على الضرورة عند البصريين الجمع بينهما في قول أبي خراش الهذلي[16]:

إنّـــي إذا مـــا حـــدثٌ ألـــمَّـــا أقـولُ يـا الـلَّـهُـمَّ يـا الـلَّـهُـمَّـا

وقول الشاعر[17]:

ومـا عـلـيـك أن تـقـولـي كـلَّـمـا سَـبَّـحْـتُ أو هَـلَّـلْـتُ يـا الـلَّـهُـمَّـا

وقيل: إن الميم زيدت آخراً، ولم تزد مكان المعوَّض منه، لئلاَّ تجتمع زيادتان، الألف واللام، والميم المشددة[18]. وقيل: إن الميم اختيرت لتكون عوضاً من (يا) للمناسبة بينهما، فإن (يا) للتعريف، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير، وجيء بها مشددة؛ لتكون عوضاً من حرفين[19] فكما يراه البصريون ضرورة رآه الكوفيون جائزاً حتى في سعة الكلام والميم المشددة ليست عوضاً ـ كما تقدم ـ وإنما هي بقية من جملة محذوفة وأصل العبارة «يا الله أمِنَّا بخير» فحذف بعض الكلام تخفيفاً لكثرة استعماله، وشيوعه، وجريانه على الألسنة[20]. كما قالوا: كيفنَّك. أي كيف أنت. و«أيش» أي «أي شيء». وترجيح رأي البصريين أقرب إلى الواقع؛ لأنه يفهم من القول: «يا الله» ما يفهم من (اللَّهُمَّ). بوجود ياء النداء مع الميم يُعَدُّ شاذاً لا ينقاس عليه، جاء ذلك في ألفية ابن مالك. والأكثر (اللَّهُمَّ بالتعويض وشذّ (يا اللَّهُمَّ) في قريض[21]. وهذا تأييد لمذهب المدرسة البصرية[22]. كما أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء

---

(15) التبيان في إعراب القرآن 1 ـ 250، ظاهرة التعويض في العربية ص85.

(16) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك. محمد محي الدين عبد الحميد 4 ـ 31.

(17) الإنصاف في مسائل الخلاف ـ الأنباري 1 ـ 359، خزانة الأدب 1 ـ 358.

(18) شرح التصريح على التوضيح، 2 ـ 172، خزانة الأدب 1 ـ 358.

(19) ظاهرة التعويض ص86. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني 3 ـ 146.

(20) شرح التصريح على التوضيح 2 ـ 172. خزانة الأدب 1 ـ 358.

(21) الخلاصة بشرح ابن عقيل 3 ـ 264، شرح الكافية للرضي 132.

(22) الكتاب 1 ـ 310، أسرار العربية لابن الأنباري ص93، الإنصاف 1 ـ 335، شرح الأشموني 3 ـ 126.

و«أل» في غير اسم «الله تعالى» وما سمِّيَ به من الجمل. إلاّ في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

فـيـا الـغـلامـان الـلَّـذان فـرَّا إنَّـا كـمـا أن تُـعْـقِـبـانِ شـرَّا

فقد جمع بين حرف النداء، وأل. في قوله: «فيا الغلامان»؛ في غير اسم (الله تعالى). وما سُمِّي به من المركبات الإخبارية (الجمل) وذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر[23]. وقد تخرج «اللهم» عن النداء فتستعمل في وجهين[24].

الأول: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول لك: أزيدٌ قائم؟ فتقول: اللَّهُمَّ نعم. أو اللَّهُمَّ لا.

الثاني: أن تستعمل دليلاً على الندرة، وقلة وقوع المذكور كقولك: (لا أزورك اللَّهُمَّ إلاّ أن تدعوني). كما جاء أنها قد تستعمل لغير النداء؛ لما ذكره الحديث الشريف «آلله أرسلك»؟ قال: اللهم نعم[25]. وقول العلماء لا يجوز: أكل الميتة. اللهم إلاَّ أن يضطر فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره[26]. ولكن جاءت إباحة الجمع بين ياء النداء وأل في نداء لفظ الجلالة «الله» وأصله و«إلاه» سقطت الهمزة من أوّله، وجعلت الألف واللام عوضاً منها، بدليل جواز قطع الهمزة إشارة إلى أنها قد صارت عوضاً عن همزة القطع فاسم الله الأصل فيه «الإله» و«إلاّ» و«لاهُ».

قال الشاعر:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفضلتَ في حسب عـنِّـي ولا أنـت دَيَّـانـي فـتـخـزونـي

(23) شرح ابن عقيل 3 ـ 364.
(24) شرح الأشموني 3 ـ 147، التصريح على التوضيح، 2 ـ 173.
(25) صحيح البخاري، كتاب العلم (باب 6)، ظاهرة التعويض في العربية ص86.
(26) شرح الكافية 1 ـ 28 ـ 132 ـ الإنصاف 1 ـ 335.

أي توسيني، وتقهرني، ففي كلمة «الإله» وهي الأصل. وقد صارت «الله» حذفت الهمزة اختصاراً، وأدغمت اللام في اللام[27].

نماذج من ظاهرة التعويض:

أولاً ـ ما يدخل في اختصاص الاسم: وهو «تنوين العوض» وهو ثلاثة أنواع، وقد أوصلها بعضهم إلى عشرة[28]، ويكفي هنا أن أذكر منها ثلاثة لشهرتها، وورودها في أكبر كتب النحو، وهي كما يلي:

أ ـ **العوض عن حرف**: وهو اللاحق للاسم المنقوص نحو: «جوار» و«غواشٍ» و«حواشٍ» وذلك في حالتي الرفع والجر ـ بشرط التنكير وعدم الإضافة نحو: هؤلاء جوارٍ وسلمت على جوارٍ... فحذفت الياء وجيء بالتنوين عوضاً عن حرف الياء في (جواري) أو (غواشي)، كما في قوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾[29]. ولهذا لا يجوز الجمع بين العوض، والمعوض منه وهذان المثالان هما جمع «جارية» و«غاشية»، جُمع جمع تكسير «جوارٍ وغواشٍ».

ب ـ **العوض عن اسم**: وهو اللاحق لكلمتي «بعض وكل» عوضاً عما تضافان إليه نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾[30]. والمقصود بهذه الآية اليهود خاصة، لأن اليهود كفروا بعيسى ومحمد ـ ﷺ ـ والنصارى كفروا بمحمد، فآمنوا بالله (وبعض رسله)[31]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾[32]، أي كل واحد مما شمله عموم

---

(27) الأشباه والنظائر، 2 ـ 105، حاشية الخضري على ألفية ابن مالك 1 ـ 21، شرح التصريح على التوضيح 1 ـ 37.

(28) ظاهرة التعويض في العربية ص61.

(29) سورة الأعراف، الآية: 41.

(30) سورة النساء، الآية: 150.

(31) تفسير التحرير، والتنوير. للشيخ محمد الطاهر بن عاشور 15 ـ 167 ـ 192.

(32) سورة الإسراء، الآية: 84.

قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾[33]، وبمعنى: كل إنسان يعمل على سجيته، ومذهبه الذي يشاكل حاله، ويلائمه، فحذف (رسله) في الأول و(إنسان) أو (أحد) في الثاني وهو المضاف إليه، وأتى بالتنوين في (بعض) و(كل).

ت ـ أما الثالث من تنوين العوض فمثل الذي يكون عوضاً عن جملة؛ وهو اللاحق بكلمة «إذ» عوضاً عما تضاف إليه كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ﴾[34]. أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم؛ فحذفت جملة «بلغت الروح الحلقوم»، وجيء بالتنوين عوضاً عنها فلا يجوز الجمع بينهما طبقاً لما ذكر في الحكم السابق[35] وللنحاة في هذا التنوين أربعة مذاهب:

المذهب الأول: وقد تقدم وفيه أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة.

المذهب الثاني: إنه عوض من الياء والحركة، وهو مذهب سيبويه والجمهور ـ قال سيبويه: «سألت الخليل» رحمه الله ـ عن رجل يُسمى «بجوار»؛ فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً، ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة؛ لأنه ليس بشيء من الانصراف بأبعد من (مفاعل)[36].

المذهب الثالث: إنه عوض عن حركة الياء الضمة، والفتحة النائبة عن الكسرة على أن منع الصرف مقدَّم على الإعلال، وهو مذهب الزجاج، والمبرّد، وتأويله: أن أصل (غواشيٌ، وجواريٌ): غواشيُ، وجواريُ، بإسقاط

(33) سورة الإسراء الآية: 72.

(34) سورة الواقعة، الآيتان: 83 و84.

(35) شرح ابن عقيل 1 ـ 17 ـ 18، الأشباه والنظائر، 1 ـ 126، ظاهرة التعويض في النحو والصرف ص199، التأويل النحوي في القرآن الكريم ص361، وظاهرة التعويض في العربية ص63 ـ 64.

(36) الكتاب 3 ـ 310 ـ 311.

التنوين فاستثقلت الضمة فحذفت، والفتحة النائبة عن الكسرة المستثقلة، ثم جيء التوين عوضاً عنهما ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، سكون الياء وسكون التنوين ـ أي نون التنوين التي تنطق ولا تكتب ـ في نحو (غواشيٌ) و(جواريٌ) ولكن هذا لم يقبله صاحب كتاب «رصف المباني»[37]. لأسباب منها:

1 ـ أن الضمة والكسرة تقديراً لا تظهران في الياء سواء أكانت الكلمة منوّنة أو غير منوَّنة لاستثقالهما، ولذلك كان التنوين عوضاً من الياء.

2 ـ إن العوَّض والمعوَّض منه كلاهما حرف، فحدث التناسب فعوَّض أحدهما من الآخر ولا تناسب بين الحركة التي هي بعض الحرف، والتنوين الحرف، فلذلك لا يصحّ جعل الحرف عوضاً عن بعضه.

3 ـ إنه ليس في مثل حُبْلى، وذكرى تنوين أصلاً، إذ لو كان التنوين عوضاً عن حركة للزم في مثل هذه الألفاظ. وقال الخضري والرضي والأشموني: إن الإعلال مقدم على المنع من الصرف في حالتي الرفع والجر[38].

المذهب الرابع: أنه تنوين صرف في حالتي الرفع والجر؛ لزوال صيغة الجمع الممنوع من الصرف بحذف الياء من غير نيَّتِها، ويعزز هذا المذهب قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾[39]. فيعامله معاملة المفرد مثل: «سلام» و«كلام»، وقراءة قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾[40]، فعلامة الرفع في هاتين القراءتين الضمة الظاهرة على الراء؛ لأن الياء المحذوفة قد تنوسيت[41].

---

(37) المالقي ص352، ظاهرة التعويض في العربية ص64 ـ 65.

(38) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 ـ 20، شرح الكافية 1 ـ 58، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني 3 ـ 244 ـ 245.

(39) سورة الرحمن، الآية: 24.

(40) سورة الشورى، الآية: 32.

(41) مختصر شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع ص149، التعويض في العربية 66 ـ 67.

ثانياً ـ التعويض عن كلمة: وهذا النوع من التعويض يكون تعويضاً عن المضاف إليه الذي يتم حذفه اختصاراً ـ كما سبقت الإشارة ـ وهو يخص تنوين التمكين في الألفاظ المعروفة مثل: (بعض وكل)، والأقرب أنه التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلمّا زال المانع ـ وهو الإضافة ـ رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه[42]، وجاء في كتاب الأشباه والنظائر أنه تنوين للتمكين والتعويض[43].

ثالثاً ـ هذا النوع من التعويض يكون تنويناً عوضاً عن جملة نحو يومئذٍ، وحينئذٍ، وساعتئذٍ، ووقتئذٍ... وهو التنوين اللاحق لـ«إذ» من الجملة المضاف إليها كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[44]، وتقدير الكلام؛ يوم إذ زلزلت وأخرجت[45]. والتنوين في «إذ» تنوين عوض لا غير؛ لأنها مبنية وكسرت في (يومئذ) ونحوها؛ لالتقاء الساكنين، سكون الدال، وسكون التنوين، وليست الكسرة إعراباً ـ كما ذهب إليه الأخفش[46]. ومثل الآية السابقة عوض عن جملة في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿83﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[47]. فالأخفش يرى أن التنوين هنا هو تنوين تمكين؛ لأنها تُبنى إذا أضيفت إلى جملة، وتعرب إذا لم تضف، وقد رُدَّ عليه هذا الرأي بملازمتَها البناء، ولقد كسرت من غير إضافة، كقولهم: «وأنت إذ صحيح»[48]، ولأن الأصل فيها البناء، فوجب استصحاب الأصل إلى أن يقوم دليل على الإعراب؛ ولأن العرب بنت الظرف المضاف إليها، لكونه مضافاً مبنيّاً، ولأنه قد روى عنه (يومئذ) بفتح الذال، والتنوين، فلو كان كما ذهب إليه الأخفش لما جاز الفتح كونها مضافاً إليها، فهو

---

(42) السابق ص70، وينظر شرح ابن عقيل 1 ـ 71، حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 ـ 36.
(43) 1 ـ 120.
(44) سورة الزلزلة، الآية: 4.
(45) ظاهرة التعويض في العربية ص71.
(46) السابق.
(47) سورة الواقعة، الآيتان: 83 و84.
(48) السابق.

مبنيّ على الكسرة مرة للتخلص من التقاء الساكنين، ومرة على الفتح[49].

رابعاً ـ التعويض من الفتحة: التنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم يُسمَّى تنوين المقابلة نحو «مسلماتٍ» في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، كمسلمين[50]؛ لأن فيه زيادتين: الواو أو الياء، والنون. أمَّا ما جمع بألف، وتاء ففيه زيادة الألف والتاء أيضاً نحو زينبات، وسعادات، ولأن التاء في مفرد المؤنث مثل فاطمة تحذف في الجمع المؤنث السالم، أو يقال «تطلق من الرباط» هي نفسها. ولذلك زيد التنوين؛ ليقابل النون في جمع المذكر السالم مع العلم بأن التاء في المفرد المؤنث هي ليست التاء في الجمع، لأن هناك أعلاماً ـ كما تقدم ـ وأسماء لبعض الإناث ليس فيها تاء التأنيث إلاّ إذا كانت منونة، فهناك أسماء جمعت بألف وتاء نحو: سماوات، ورجالات.

خامساً: (1) ـ التعويض بحرف النون من علامة الرفع «الضمة» وذلك في الأفعال الخمسة[51] نحو قوله تعالى: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾[52]. وقوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾[53]. (2) ـ التعويض بحرف النون من علاقة الرفع «الضمة»، والتنوين في المثنى، وجمع المذكر السالم، نحو قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[54]. وكذلك بالمثنى وجمع المذكر السالم نحو قوله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾[55]. وقوله تعالى: ﴿إن هذين لساحران﴾[56]، في قراءة أبي عمرو. وقوله تعالى ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[57].

---

(49) حاشية ياسين الحصي على قطر الندى 1 ـ 20، التعويض في العربية ص 71 ـ 72.
(50) شرح ابن عقيل 1 ـ 17.
(51) شرح ابن عقيل 1 ـ 55 ـ 59، شرح الأشموني 2 ـ 45.
(52) سورة المائدة، الآية: 54.
(53) سورة يونس، الآية: 42.
(54) سورة المؤمون، الآية: 1.
(55) سورة الكهف، الآية: 3.
(56) سورة طه، الآية: 63.
(57) سورة المطففين، الآية: 19.

قيل: إن النون في المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بها عوض من حركة المفرد وتنوينه، ومعنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها، كما انتقص من التثنية والجمع المذكر السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما، فتدُورك بزيادة التنوين[58] وذكر الخضري أنها عوض من التنوين، ويدل على ذلك حذفها للإضافة، وعوض من الإعراب بالحركات، ويدل على ذلك ثبوتها مع الألف واللام ويجوز أن يدفع توهم الإفراد[59].

سادساً: تأتي الألف عوضاً وذلك في المواضع الآتية:

1 ـ **أن تكون عوضاً عن لام الاستغاثة**، حيث يُجرَّ المستغاث به بلام مفتوحة نحو «يا الله» وإنَّما فتحت هذه اللام للفرق بين المستغاث به، والمستغاث من أجله؛ ولأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تفتح مع المضمر نحو: لكَ، دلّهُ، وقد تحذف لام المستغاث به، ويؤتى بألف في آخره عوضاً عنهما نحو: «يازيدا يعمرو»، ولا يصح الجمع بينهما؛ لئلا يجمع بين العوض، والمعوض منه[60].

2 ـ **أن تكون الألف واللام عوضاً من فاء الكلمة** في نحو كلمة «الناس» فـ(ال) عوض من الفاء وهي الهمزة والأصل «أناس»، وقد حذفت الفاء وجعلت الألف واللام بدلاً منها؛ فقيل «الناسَ» وهو مذهب الجمهور، أن الألف واللام في «الناسَ» عوضاً من الهمزة في «أناس»[61].

3 ـ **أن تكون الألف عوضاً من الهاء في الوقف** نحو (حَيَّهل)، فيجوز أن يقال: (حَيَّهلهْ)، و(حيَّهلا)، و(حيّهلْ)، فالألف في (حيَّهلا) في الوقف عوض

(58) المحاجاة بالمسائل النحوية ص 116، شرح ابن عقيل 1 ـ 59.
(59) حاشيته على شرح ابن عقيل 1 ـ 45، ظاهرة التعويض 76، ظاهرة التعويض في اللغة العربية 75.
(60) شرح ابن عقيل 1 ـ 59، 3 ـ 280 ـ 281، أوضح المسالك 4 ـ 84.
(61) التوضيح على التصريح، 2 ـ 181، الأشباه والنظائر، 1 ـ 108، الخصائص 2 ـ 285، التعويض في اللغة العربية 102.

من هاء السكت؛ لأنها الأصل في الوقف، ويجوز أن تكون الألف في (حيَّهلا) بدلاً من التنوين في (حيّهلا)؛ لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة تقلب في الوقف ألفاً، وقيل: إن العرب لم يقفوا على شيء من كلامهم بالألف؛ لبيان الحركة إلاَّ في هذين الحرفين، لأنهم يقفون بالهاء في غيرهما[62].

سابعاً: عوض «ما» من «كان»، تعوَّض «ما» من كان المحذوفة بعد «أنْ» المصدرية الواقعة، وما بعدها في حيّزها مفعولاً له مثل قول الشاعر[63]:

أبــا خــراشــة أمَّــا أنــت ذا نــفــرٍ فــإن قــومــي لــم تــأكــلــهــم الــضَّــبُــعُ

أما ونحو: أن أتت بَراً، الأصل: أن كنت بَرًّا فاقترب، فحذفت «كان» فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء، ثم أتي بـ«ما» الزائدة عوضاً عن «كان» المحذوفة؛ فصار «أنْ ما أتت بَرًّا» ثم أدغمت النون في الميم، فصار «أمَّا أتت بَرًّا» فبقي اسم كان وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله ـ في البيت ـ «ذا نفرٍ» وأصل الكلام عند البصريين: فخرت عليَّ، لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل، ومتعلقها، فصار الكلام: أنْ كنت ذا نفر، ثم حذفت «كان» لكثرة الاستعمال قصداً للتخفيف[64] وعوض من كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان وهما نون «أنْ» المصدية، وميم «ما» الزائدة فأدغما فصار الكلام: أمَّا أنت ذا نفر، ومثله قول العرب: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت، أصله: انطلقت لأنْ كنت منطلقاً.

ثامناً: التعويض بالتاء من الحرف الذي يقع فاءً للكلمة نحو: «صفة، عِدة، وزنة» لأن أصلها: «وَصْف، وَعْد، ووَزْن» ونحوها فلما حذفت الواو التي

---

(62) شرح المفصل 9 ـ 84، أوضح المسالك 4 ـ 344، الأشباه والنظائر 1 ـ 125.

(63) البيت من شواهد سيبويه 1 ـ 148، شرح ابن عقيل 1 ـ 297.

(64) الكتاب 1 ـ 455، وشرح ابن عقيل 1 ـ 298.

تقابـل الفـاء في الميزان عوِّض عنها التاء، فالتاء الخاصة التأنيث التي يوقف عليها بالهاء عوض من المحذوف الواو[65] حيث أضيفت إليها التاء في المصدر فصارت «صفة، عدة، وزنة..» وكانت قبل هذا أيضاً «وصْف، ووعد، ووزن» نقلت كسرة الواو إلى الصاد والعين والزاي، ثم حذفت الواو الساكنة بعد نقل حركتها إلى العين بعدها... وعوّض منها التاء، ولم يكن التعويض في موضع الفاء المحذوفة، لأن تاء التأنيث لا تقع صدراً[66] حذفت الفاء في عدة وزنة محمول على حذفها في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ويزن بحذف الفاء فيهمـا، والأصل يَوْعِدُ يوْزِنُ فحذفت الفـاء لوقوعـاها بين يـاء وكسرة هذا في المضارع، وأما في المصدر فنحو: زنة وعِدة، وفي الأمر نحو: عِدْ وزِنْ، فالحذف فيهما بالحمل على المضارع. وذكر ابن جنِّي[67] أنهم لما حذفوا الفاء بنوا الكلمة على وزن (فِعْلة) ثم عَوَّضوا منها الهاء، كما فعلوا في (زنادقة)، الهاء فيها عوض من الياء في (زناديق)، ولذلك لا يجتمعان، ومثله (فرزدق) قالوا: في تصغيرها: (فريزق) بحذف لامها، ويجوز التعويض عن المحذوف، فيقال: (فريزيق)، فتكون اليـاء عوضاً عن لامهـا ويصحّ (فريزد)، ومثلها كلمة (سفرجل) يقال فيها (سفيرج) و(سفيريج) و(سفاريج) بالتعويض، وتجمع جمع تكسير على سفارج وسفاريج، وقيل: إنها تصغّر وتكسّر على سفيرج، وسفاريج[68].

تاسعاً: تعوّض التاء من الحرف الذي يقع عيناً للكلمة نحو: إقامة واستقامة وهو المصدر الموازن لإفعال واستفعال مثل: إقوام، واستقوام؛ فأصلهما: إقوام، واستقوام، فنقلت حركة العين (وهي الفتحة على الواو) إلى

---

(65) المبدع في التصريف لابن حيان ص217، الواضح في الصرف، محمد خير الحلواني ص13، وأوضح المسالك 4 ـ 406، ضياء السالك 4 ـ 419.

(66) همع الهوامع 2 ـ 26. التعويض في اللغة العربية ص23.

(67) الخصائص 2 ـ 302، المنصف 1 ـ 199.

(68) أوضح المسالك، 4 ـ 326، شرح الأشموني 3 ـ 865، التعويض في النحو والصرف 92.

الفاء وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألافان، فحذفت الثانية منهما ثم عوَّض منها تاء التأنيث، فصار إقامة، واستقامة وهو مذهب سيبويه، ويرى الأخفش أن المحذوف الأولى جرياً على القاعدة الصرفية، أنه إذا التقى ساكنان، والأول حرف علة فإنه يحذف، ولكل حجته. وقد تحذف هذه التاء كقولهم: أجاب: إجاباً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[69]. وكذلك من سورة النور[70]، 37.

عاشراً: تعوَّض التاء من الحرف الذي يقع لاماً للكلمة، كما جاء في: سنة، ومئة، وفئة، وأمثلهما مما وقعت فيها الهاء عوضاً من لام الكلمة؛ لأن لامات هذه، الكلمات. إمَّا واو، وإمَّا ياء[71]. وأصلها: سنو، مئي، فئي، . . . يقال في سنة: في حالة إلحاقها بجمع المذكر السالم في الإعراب: (سنونُ) فالتعويض إنما هو المفرد، لا في الملحق بالجمع، والواو ثابت الضمة في الرفع، وحذف التاء في مثل هذه الكلمات مسألة عامة في كل ما مفرده محذوف اللام[72]. فإذا جمع مثل (سنة) ردت إليها اللام نحو: «سنوات».

الحادي عشر: تكون التاء عوضاً من الإضافة، ويكون ذلك في المنادى لكلمتي «أب» و«أم» وفيهما لغات تصل إلى العشر[73] وذلك عند إضافتها إلى ياء المتكلم، ومن هذه اللغات: أن يعوّض من ياء المتكلِّم التاء، وتكون مفتوحة، أو مكسورة، وهو الأكثر، والفتح أقيس. ورُبَّما جمع بين التاء والألف، فقيل: «يا أبتا» و«يا أمتا» وفيها «يا أبتِ». والدليل على أن التاء في «يا أبتِ» و«يا أمتِ»

---

(69) سورة الأنبياء، الآية: 73.

(70) شرح ابن عقيل 4 ـ 236، أوضح المسالك 4 ـ 403، والتعويض في اللغة العربية ص24.

(71) السابق ص34، الخصائص لابن جني 2 ـ 296، الممتع في التصريف 1 ـ 385، شرح الأشموني 3 ـ 884، وأوضح المسالك 4 ـ 406.

(72) الممتع في التصريف 1 ـ 385، الأشباه والنظائر، 1 ـ 127. والتعويض ص24.

(73) شرح ابن عقيل 3 ـ 276، أوضح المسالك 4 ـ 38.

عوض من الياء أنّهما لا يكادان يجتمعان، وعلى أنّهما للتأنيث، أنه يجوز إبدالهما في الوقف هاء[74].

الثاني عشر: تعويض الاسم من الفعل. إن للعوض مجالات واسعة يصعب حصرها في هذا البحث المختصر، الأمر الذي جعلني أقتصر على ذكر بعض النماذج من التعويض، فهذا من الأمثلة التي يكون فيها الاسم عوضاً من الفعل الذي تم حذفه نحو: «أمَّا» عوض من الفعل، أو من الفعل وأداة الشرط بعد حذفهما من الجملة، لأنها مقدّرة بـ(مهما يكن)، ولذلك لا يصح أن يليها فعل؛ لأن فعل الشرط لا يليه إلا فعل إذا كان جواباً، وما بعد الفاء هو الجواب. «أمَّا» لا تدخل إلاّ على الاسم، لأنه عوض من الفعل، ولذلك لم تلِ الفعل؛ لأن الفعل يلي الفعل، وأصل «أمَّا زيدٌ فمنطلق» مهما يكن من شيء «فزيد منطلق». وجاء في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ وهي نائبة عن أداة الشرط، وجملته؛ ولهذا تؤول «بمهما يكن من شيء»[75]، ولا يراد من القول «أمَّا كمهما يكن من شيء» أن «أمَّا» كمعنى مهما وشرطها؛ لأن «أمَّا» حرف. فكيف يصحُّ أن يكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لمهما، وهي قائمة مقامها، لتضمُّنها معنى الشرط[76].

الثالث عشر: عوض حرف من الفعل، هذا النوع من ظاهرة التعويض تناوله العلماء كغيره من أنواع التعويض، فيما يتعلق بالاسم والفعل، معوَّضو الحرف من الأفعال، ويكثر ذلك في الحروف التي في أسلوب النداء، والاستثناء:

1 ـ **النداء**: نحو، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا

(74) شرح ابن عقيل 3 ـ 276، أوضح المسالك 4 ـ 38.

(75) شرح ابن عقيل 524، شرح الأشموني 3 ـ 605، وظاهرة التعويض في اللغة العربية ص129، الصاحبي في فقه اللغة ص144، ومغني اللبيب ص79.

(76) ضياء السالك 3 ـ 70.

يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾[77]، وقوله تعالى: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [78]، وقد تحذف أداة النداء نحو: قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾[79]، وقوله تعالى: ﴿أَنۡ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِۖ﴾[80]. فانتصاب المنادى لفظاً، ومحلاً عند سيبويه[81] على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدَّر، فالأصل: ادعوا، إبراهيم ـ يوسف ـ وعباد الله. ومثله: يا محمد، أو أنادي، فحذف الفعل وعوض منه أداة النداء، وهذا الحذف يكون حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته[82].

ب ـ **الاستثناء**: نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾[83]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾[84]. ونحو: شكر الأستاذ الطلبة إلاَّ طالباً. وللعلماء آراء في الناصب للمستثنى والرأي المعتمد هو ما قبل «إلاَّ» بواسطتها، وقد نسب ذلك إلى سيبويه[85]؛ لأن «إلاَّ» غير مختصة فلا تنصب. ولكن ابن مالك يرى أن «إلاَّ» نفسها هي الناصبة للمستثنى ولذلك تأتي عوضاً من الفعل. أي عوضاً من ذكر فعل الاستثناء في نصب المستثنى كما يتراءى حملاً على التعويض[86].

الرابع عشر: عوض حركة من حرف علة حذف كما هو معلوم أن الفعل المضارع المعتل الناقص يجزم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو أحد ثلاثة

---

(77) سورة الأنبياء، الآية: 62.
(78) سورة الأنبياء، الآية: 69.
(79) سورة يوسف، الآية: 29.
(80) سورة الدخان، الآية: 18.
(81) شرح ابن عقيل، 3 ـ 257، شرح الأشموني، 2 ـ 446.
(82) شرح الأشموني 2 ـ 447، ضياء السالك 3 ـ 246، الأشباه والنظائر، 1 ـ 130، والأصول في النحو 1 ـ 332.
(83) سورة البقرة، الآية: 249.
(84) سورة النساء، الآية: 171.
(85) شرح ابن عقيل 2 ـ 211، شرح الأشموني، 1 ـ 227.
(86) ظاهرة التعويض في اللغة العربية ص153، شرح الأشموني، 1 ـ 228.

أحرف (واي)، وتبقى الحركة دالة على الحرف المحذوف، فجعلها العلماء عوضاً من حرف العلة المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[87]، في الدعاء وقوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾[88]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾[89]، ففي الآية الأولى عوض بالكسرة من الياء المحذوفة في (ليقضِي)، وفي الآية الثانية عوَض بالضمة من الواو المحذوفة في (ادعُ)، وفي الآية الثالثة عوض بالفتحة من الألف المحذوفة في (تَرَ)؛ لأن هذه الأفعال معتلة الآخر مجزومة. ينطبق هذا الجزم وحذف حرف العلة في الأفعال المعتلة عموماً وفي عين الكلمة ولامها. ومما عُدَّ من ذلك كون حركة الدال في (يدٍ) و(غدٍ) عوضاً من ذهاب لامهما[90].

الخامس عشر: عوض حركة من حركة وهذا النوع من ظاهرة التعويض يدخل في «نيابة حركة عن حركة» الأمر نفسه، ويوجد هذا النوع في باب الممنوع من الصرف وشائع كون الحركة عوضاً من الحركة، ومثله في جمع المؤنث السالم. فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾[91]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم﴾[92]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[93]. ففي الأول كانت الفتحة في «مصابيح» و«مريم» و«إسرائيل» عوضاً من الكسرة، علامة الجر، والكسرة في الثاني عوض من الفتحة علامة النصب[94] (الصلحات).

---

(87) سورة الزخرف، الآية: 77.
(88) سورة النحل، الآية: 125.
(89) سورة الفيل، الآية: 1.
(90) الأشباه والنظائر، 1 ـ 129.
(91) سورة الملك، الآية: 5.
(92) سورة الصف، الآية: 6.
(93) سورة العصر، الآية: 3.
(94) إعراب ثلاثين سورة، شرح ابن عقيل 4 ـ 33، أوضح المسالك 4 ـ 201، الأشباه والنظائر 1 ـ 129، الحجة في علل القراءات السبع 1 ـ 315، شرح التصريح على التوضيح 1 ـ 89، وظاهرة التعويض في اللغة العربية ص 112.

إنَّ ظاهرة التعويض ذات أهمّية لغوية نحوية دقيقة، إلاَّ أنَّها لم تأخذ نصيبها من الاهتمام، والبحث الكامل عدا بعض البحوث أو الدراسات المحدودة التي قام بها قليل من الباحثين اللغويين، تناولوا فيها هذه الظاهرة في إطار يكاد يكون نادراً[95] وربما كانت النظرة العامة إلى الإبدال على أنه هو التعويض نفسه، نظراً لوضع أحدهما موضع الآخر، وفي ظل عدم الاهتمام، أو تناسي هذه الظاهرة اللغوية يكون حافزاً مهماً للبحث فيها، وتناول جوانبها حتى لو كان ذلك على مراحل متتابعة؛ لبيان مسائلها وتطبيقها تحظى بالعناية البحثية؛ للفائدة من جهة، ومن جهة أخرى. ليتضح الفرق بين الإبدال ـ وظاهرة التعويض. وقد تناول هذا الفرق علماء قدامى منهم سيبويه ـ رحمه الله ـ في (باب اطراد الإبدال في الفارسية): «يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم؛ لقربها منها ولم يكن من إبدالها بدٌّ؛ لأنها ليست من حروفهم» وذلك نحو: الجُريز، والآجر، والجورب وربما أبدلوا القاف؛ لأنها قريبة أيضاً. قال بعضهم: فُريز، وقالوا: طُرْبق، وقْربق. ويُبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يلبث في كلامهم. . .[96]. فالإبدال في مثل هذا النص المقتبس عند سيبويه، هو وضع حرف مكان حرف، وجاء في موضع آخر من الكتاب في (باب ما يكون في اللفظ من الأغراض)، (اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك). ويحذفون، ويعوِّضون؛ حتى يصير ساقطاً. فممَّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك: فرازين، فحذفوا الياء، وعوَّضوا الهاء. في قولهم: فرازنة، وزنادقة. وقولهم: أسْطاع ـ يُسطيع، وإنما هو: أطاع يُطيع زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أفعل). فأطاع من باب «أطوع» أي أفعل. ومن الحقائق المسلمة أن ظاهرة الإبدال بصفة عامة لا تحدث إلاَّ على أساس

(95) الخصائص لابن جني، والأشباه والنظائر للسيوطي.

(96) الكتاب 4 ـ 305، مجموعة الشافية ص274، همع الهوامع 2 ـ 60، الأشباه النظائر، 1 ـ 122 ـ 125.

التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق[97] مع الميل فيه التخفيف. ومن خلال ما تقدَّم في هذا البحث المتواضع، لموضوع مترامي الأطراف، لعل القارئ الكريم يجد أن ظاهرة التعويض في اللغة العربية ظاهرة مهمة مثلها مثل ظاهرة التغليب، وظاهرة النحت، لا يستغني عنهما المتخصص في اللغة العربية وآدابها وكذلك دارسها، وعلى الرغم من أن كثيراً من هؤلاء لا يرون فرقاً بين الإبدال والتعويض، فإن الفرق واضح بينهما في مسائل علم الصرف؛ فمعنى العوض: أن يقع في الكلمة انتقاص من التثنية، والجمع السالم بنوعيه بقطع الحركة والتنوين عنهما فتُدرك ذلك بزيادة التنوين. والفرق بين العوض والبدل: أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه، والعوض لا يُراعى فيه ذلك. دليل هذا في كلمة «اللَّهُمَّ» فإن العوض في آخر الاسم، والمعوض منه في أوَّله. فالبدل أن تُقيم حرفاً مقام حرف، إمَّا ضرورة، وإمَّا صنعة، واستحساناً، ورُبَّما فَرَّقُوا بين البدل والعوض، فقالوا: البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض[98].

وأكتفي بهذا القدر من الكتابة عن موضوع ظاهرة التعويض في العربية، وهو موضوع طويل يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة، ولا يمكن استيعابه في مثل هذه الدراسة المختصرة.

---

(97) المنهج الصوتي للبنية العربية ص168، عبد الصبور شاهين، ظاهرة التعويض في اللغة العربية ص14.

(98) شرح المفصل 10 ـ 7، مجالس ثعلب ص169، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني 4 ـ 279.

ثبت المصادر والمراجع

1 ـ **الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي**. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ـ مكتبة الكليات الأزهرية عام 1975م.

2 ـ **إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه**، مطبعة دار الكتاب المصرية 1941.

3 ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري** ـ مطبعة السعادة بمصر 1961.

4 ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ط5 ـ مطبعة السعادة مصر 1967.

5 ـ **البحر المحيط لأبي حيان النحوي** ـ مطابع مصر الحديثة ـ الرياض.

6 ـ **التأويل النحوي في القرآن**.

7 ـ **التبيان في تفسير القرآن**، أبو جعفر الطوسي ـ تحقيق أحمد حبيب، مكتبة الأمين النجف.

8 ـ **تفسير التحرير والتنوير** ـ محمد الطاهر بن عاشور ـ الدار التونسية للنشر تونس.

9 ـ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** ـ دار إحياء الكتب العربية القاهرة. مكتبة عيسى الحلبي وشركاه.

10 ـ **حاشية الصبَّان على شرح الأشموني**.

11 ـ **خزانة الأدب للبغدادي**. ط1 المطبعة الأخيرية بولاق 1299هـ.

12 ـ **الخصائص لابن جني** ـ تحقيق محمد علي النجار ـ بيروت ط2.

13 ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ط1955، بيروت، لبنان.

14 ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ دار التراث القاهرة.

15 ـ **شرح التصريح على التوضيح** ـ ابن هشام الأنصاري ـ تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.

16 ـ **شرح قطر الندى** لابن هشام الأنصاري ـ محمد محي الدين عبد الحميد.

17 ـ **شرح المفصل لابن يعيش** ـ بيروت.

18 ـ **الصاحبي في فقه اللغة العربية في كلامها** ـ لابن فارس ـ مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت 1964م.

19 ـ **الصحاح** ـ اسماعيل بن حماد الجوهري ـ دار العلم للملايين بيروت ط4، 1984.

20 ـ **ضرائر الشعر ـ ابن عصفور** ـ تحقيق السيد إبراهيم محمد ـ دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط1980م.

21 ـ **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** ـ توضيح ابن هشام، محمد النجار ـ مؤسسة الرسالة 2001.

22 ـ **ظاهرة التعويض في اللغة العربية** ـ عبد الفتاح أحمد الحموز ـ دار عمار، جامعة مؤتة.

23 ـ **ظاهرة التعويض في النحو والصرف** ـ أبو السعود حسنين الشاذلي.

24 ـ **القاموس المحيط** ـ الفيروزابادي، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع.

25 ـ **الكتاب لسيبويه** ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

26 ـ **كتاب البديع في التصريف** لابن حيان.

27 ـ **لسان العرب لابن منظور**، القاهرة.

28 ـ **المبدع في التصريف** ـ لابن حيان الأندلسي ـ الكويت 1982.

29 ـ **مجالس ثعلب** ـ ثعلب شرح وتحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف مصر.

30 ـ **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط** ـ شرح الجار بردي ـ 1310 تركيا.

31 ـ **المحاجاة بالمسائل النحوية** ـ أبو القاسم الزمخشري ـ تحقيق د. بهيجة باقر الحسيني مطبعة أسد بغداد.

32 ـ **مغني اللبيب** ـ لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق مازن مبارك ومحمد علي، بيروت ط5، 1979.

33 ـ **الممتع في التصريف** ـ لابن عصفور ـ حلب 1970.

34 ـ **المنجد في اللغة الأعلام**، دار الشروق، بيروت 1986.

35 ـ **همع الهوامع** ـ للسيوطي ـ تحقيق عبد العالم سالم مكرم، الكويت.

36 ـ **الواضح في الصرف** ـ محمد خير الحلواني ـ ط4، بيروت 1987.